

الأردن يدفع ثمن غض النظر عن الإرهاب

■ **حميدي العبدالله**

تعرّض الأردن في الأيام والأسابيع القليلة الماضية لسلسلة من الهجمات الإرهابية، كانت أولى الهجمات استهداف مركز المخابرات العامة في مخيم البقعة، وتكرز الهجوم في استهداف الإرهابيين قوات حرس الحدود، حيث كانت الحصلة ثقيلة جدا، أكثر من ستة قتلى وحوالي 15 جرحيا، وربما هو الهجوم الأكثر دموية. الأردن يتحمل نسفا من المسؤولية عن هذه الهجمات التي تنذر بتكرارها، وربما اتساع نطاقها في ضوء حقيقة أنّ مناطق واسعة من الأردن تتعاطف مع التنظيمات الإرهابية، وعلى رأسها تنظيم «داعش»، إضافة إلى انخراط المئات من الأردنيين في تنظيمي «داعش» و«جبهة النصرة»، وتشكيلات مسلحة سلفية أخرى تقاثل في سورية. مسؤولية الأردن تكمن في غض النظر، أو لا عن نشاط التنظيمات الإرهابية داخل الأردن من أجل تجنيد المزيد من الأردنيين للقتال في سورية، وثانيا لأنه سمح للإرهابيين في تحويل الحدود الأردنية – السورية المشتركة إلى معازل يتحركون بها بحرية، وساهم في تمكين المسلحين من إزغام الجيش السوري على الائتفاء عن الحدود، حيث بات الحفاظ على الأمن في الحدود مهمة حصرية أمام القوات الأمنية والعسكرية الأردنية.

قد يظن الأردن، والمقصود هنا النظام، مغلوب على أمره، بمعنى أنّ السلطات الأردنية كانت تدرك أنّ من غير مصلحتها أن تمكّن الإرهابيين من الانتشار داخل سورية قرب حدودها، وهي تدرك أنّ هذا الانتشار، سوف تكون له نتائج وتداعيات سلبية على الأمن والاستقرار في الأردن، بلّ الجماعات السلفية والإرهابية وجماعة الإخوان المسلمين تطالب بإحداث تغيير كبير في الأردن، ومثل هذه المطالب تقلق السلطات الأردنية، لكن عمّان كانت عاجزة بسبب ارتباطاتها التاريخية مع الولايات المتحدة ومع دول الخليج العربي، وقلقها من العبث بأمنها من قبل دول الدول، رفض سياساتها الداعية إلى تدريب وتسليح وتسهيل تحرك المسلحين من الأردن إلى داخل سورية.

اليوم الأردن يواجه هذا الواقع، وهو أمام مفترق طرق: إما أن يكون قادرا على إقناع حلفائه الأيركيين والخليجيين بالسامح له التصرف من وحي مصالحه الوطنية، وبالتالي التعاون مع الدولة السورية للسيطرة على منطقة الحدود التي لم يعد خطرها على سورية وحدها، بل بات يهدّد الأردن بقوة كبيرة، وإما الاستمرار بالسياسة السابقة، وتحمل تبعات ذلك مزيدا من الهجمات التي سوف تهدّد أمن واستقرار الأردن.

تركيا وحماس و «إسرائيل»

- أعلن وزير خارجية تركيا أنّ اجتماعته بقيادة حماس ولقاءه وزير خارجية «إسرائيل» لا يتعارضان بل يملئان لأنّ تركيا مهتمة بالسلام.
- الكلام ليس تبريرا ولا مبرر له على هذا الصعيد، فالعلاقة «الإسرائيلية» - التركية قديمة وأصلها الحزب الحاكم في تركيا إلى حزب الإخوان المسلمون كما انتماء حماس قديم أيضا.

- الكلام التركي و«الإسرائيلي» عن ربط اللقاءات الجديدة بما هو أبعد من حل أزمة «مصرة»، وريشه بالملف السوري والقطري أوضح أننا أمام تحولات كبرى.

- «إسرائيل» تريد أمنها الإستراتيجي بإفقال الملفات المفتوحة لقوى المقاومة وأمنها الملف الفلسطيني لأنّ الباقي يصير أراضي سورية ولبنانية محتلة يمكن التفكير بكيفية حلها إذا انتهى أمر القضية الفلسطينية بقبول سلطة رام الله وحركة حماس.

- يسيطر علم فلسطين من يد إيران وسورية وحزب الله عندما يقلع العلم التركي لغزة.

- يقال عندها للجميع المهمّ ما يرضاه الفلسطينيون.

- الحل التركي يقوم على قبول غزة دولة فلسطينية مؤقتة ربمنا تنتهي مفاوضات طويلة على القضايا الموجلة كالقدس والحدود واللجئين.

- مرفأ وميناء ومحطة كهرباء لغزة وهدنة طويلة وصالحة فلسطينية مشروع تركيا و«إسرائيل».

■ **وردة بية**

الكّل يعلم أنّ موائد الإفطار الرمضانية هي من أوصلت أردوغان إلى ما وصل اليه، فكتب عن طريق سياسة «اطعم الفم تستحي العين»، قاعدة عريضة من المتعاطفين الأتراك، ومن ثم الوصول إلى رأس السلطة... لا أحد ينكر السنوات الوردية والنجاح الذي حققه الرجل في بدايات حكمه، كما أنّ لأحد ينسى الدور الدبلوماسي الاستراتيجي الكبير الذي أداء في مؤتمر دافوس، عندما تحدّى بلفظة شديدة اللهجة الرئيس الإسرائيلي السابق سمحون بيريس حول سياسة «إسرائيل»، اتجاه غزّة، وترك مكانه وخرج محتجا. الحق يقال إنّ الرجل اكتسب بموقفه ذلك شعبية الأبطال الفاتحين، فرأى محتلون كبار وقتها أنه دخل إلى القلوب من هذه البوابة، ولكن ما لبث أن خرج منها - يقول معلقون - بسبب المفارقات والمناقضات التي وقع فيها وهي: حجم التبادل الاقتصادي مع «إسرائيل» الذي وصل إلى الذروة في عهده عام 2014 رغم الوضع السياسي المتعازم ظاهريا بين تركيا و«إسرائيل». ويشير محتلون اقتصاديون إلى أنّ الانعكاس الاقتصادي بينهما يكاد لم يصل إلاضاميون إلى الحكم في تركيا... حيث ذكر موقع (t24news.tv) الإلكتروني أنّ حجم التبادل التجاري حطم رقما قياسيّا جديدا، ووصل إلى ذروة جديدة عام 2013 متجاوزا 4.85 مليار دولار، بزيادة 39% مقارنة بالعام 2012. بنسبة حجم التبادل إلى هذه الذروة يقفل تزايد الصادرات الإسرائيلية لتركيا بنسبة 76% وتزايد الاستيراد الإسرائيلي من تركيا بنسبة 13%...!

تأتيه عن الترتيبات والمناورات العسكرية التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي بعيدا عن عين وسائل الاعلام في الأراضي التركية؛ بالإضافة إلى فضيحة مؤودة الغذاء التي قدّمت للجندو الإسرائيليين خلال العدوان الأخير على غزّة... وأخر المعلومات السريّة تؤكد أنّ مسؤولين إسرائيليين أجروا محادثات مع تركيا على المستوى الدبلوماسي لبحث إمكانية استعادة التحالف السياسي بين الجانبين. كما أوصلت صحيفة «هآرتس» أنه تمّ استئناف المحادثات الهادئة إلى التوصل إلى اتفاق مصالحة يقضي على تعاون أكبر بين الجانبين.

إنّأونوا الغرّز بهم لا يفرّقون بين العلاقة مع اليهود والعلاقة مع الصهينة المحتلّتين، فعندما تقول لهم إنّ أردوغان زار «إسرائيل»، ويسمى إلى إقامة علاقات اقتصادية استثنائية وغير مسبوقة معها، يقولون لك: «دولما لا فارسلو محمد كانت له علاقة حسن جوار مع اليهود في مكة». ليتبيّن بأنهم لا يفرّقون أساسا بين اليهود الذين عاشوا الرسول وكانوا أصحاب الأرض وقتها، وبين صهيانية العصر مفتخين بالعيش العربية... ففي حالة الرسول، كانوا أبناء وطن واحدوالسلام بينهم واجب، أما في حالة أردوغان فلا يمكن أن يطلق عليها سوى «الخبثانة العظمى».

قد يقول قائل إنّ النظام العلماني التركي أنشأ علاقات مع «إسرائيل»، قبل وصول أردوغان، ولماذا تحمله وحده تبعات هذه العلاقات المتجدّرة؟ لردّ في المقابل وتقول: ولماذا تنتعش في صدره وتصل إلى مستويات قياسية، لوهر الإسلامى الذي يجاهر بدمع غزّة؟

هذا هو الجانب الإسرائيلي (العدو المفترض)، أما على الجانب السوري والعراقي (الجار والصديق المفترض) فالمؤامرة أصبحت متكاملة الجانب، عندما فتح الحدود البرية التركية من شرقها إلى غربها لإطالة أمّد الأزمة في سورية وغض الطرف عن دخول آلاف «الجهايين»، كل من بلدان العالم الى سورية عبر تركيا وإمدادهم بالأسلحة، حيث تمّ توثيق هذه الفضائح بالصوت والصورة عبر وسائل إعلام تركية معارضة. فلماذا تمّ توثيق عبور آلاف حاملات النطف السوري والعراقي إلى تركيا عبر وسائل رصد روسية، تلاميذ كانوا أبناء واحدوالسلام بينهم الشرق الأوسط في حلب وتحوليلها إلى تركيا برخص التراب» عن طريق المقايضة والبيع، وموقفه المريب من احتياج داعش للموصل العراقية وعدم تحزّكه بعكس ما فعل مع سورية.

المفكر الإخواني السابق كمال الهلباوي لم يفوّت فرصة للتعليق على مفارقات أردوغان فقال منتهكما: «سبيك بقى من دافوس واللى بيعملو أردوغان» لمنحأا إلى أنّ الرجل استنخر هذا الموقف طولا وعرضا.

أما الفنان الكوميدي أحمد آدم في برنامجه «آدم شو» فقد فضح السياسة الإردوغانية مخاطبا الرأى العام العربي قائلا: «شغل منك» و«تساءل كيف يسبى أردوغان من يحملون السلاح في سورية،بذبح الثور»، وبسبب الإكراه الذين يعارضون سياسته ولا يحملون السلاح في تركيا بد«الإرهابيين»؛ وخضص حصّة كاملة تحدث فيها عن لعبة «حلب تحترق» وكيف يستغلّ تجار الأزمات الدم السوري للتجارة به من خلال الصراخ الإعلامي لحماية الإرهابيين...!

البناء

نظرية فيلدمان . . . بعض الحقائق

عن تجربة الإسلام السياسي في تركيا

■ **هشام الهيشان**

فيلدمان إن سيطرة الشريعة الإسلامية كقانونون يحترمون ويقدمسه الجميع «قد تكون وسيلة أسهل وأقلّ تكلفة كي نجعل المسلمين يفعلون كل ما نريد وهم يظنون أنهم يفعلون ما يرضي الله ورسوله.

هذه النظريات التي يتحدث عنها فيلدمان، وجدت صداها في العالم الاسلامي، ومن اوائل الانظمة التي نلتهمج منحج ما يسمّى بد«الاسلام السياسي» هو النظام التركي، ففي تركيا ولدت مجموعة احزاب ذات توجهات اسلامية وبدأت هذه الاحزاب مع نجم الدين أربكان عندما أسّس في عام 1970 «حزب النظام الوطني»، حيث وللمرة الأولى احتوى برنامج حزب سياسي تركي صراحة على مواد لها طبيعة دينية وهو ما أتى إلى حظه من قبل القضاء بعد أقل من عام على تأسيسه، وقد شكل هذا الحزب الأساس الحقيقي لسلسلة احزاب الإسلام السياسي لاحقاً، فكان حزب السلامة الوطني ومن ثم الرفاه والفضيلة والسعادة وأخيراً حزب العدالة والتنمية بعد أن انفصل كل من رجب طيب أردوغان وعبد الله غول عن معلمهم أربكان وأسّس حزب العدالة والتنمية عام 2001، وهو الحزب الذي يحكم تركيا منذ عام 2002 لليوم.

وهنا يقول فيلدمان انه تمّ اصطناع هذه الجماعات المتناسمة لتكون في الضامن لتوفير مناخ مناسب لاستمرار أمن دولة «إسرائيل»، فكل هذا ممكن إذا أمكن استعادة دولة الخلافة الإسلامية حسب ما يقول فيلدمان.

طبعاً، فيلدمان لا يرغب في دولة خلافة مثل الاموية أو العباسية مثلاً فهذا يعتبر تجسيدا لكابوس صراع الحضارات في أسوأ سيناريواته»، بل ولا حتى بنوع من الاتحاد الاقتصادي على غرار الاتحاد الأوروبي - حيث أنّ ذلك قد يؤدّي إلى خروج العالم العربي من التبعية للغرب، نظرية فيلدمان حول «مصعود الدولة الإسلامية» ترى أنه من الممكن الحصول من العرب والمسلمين على كل ما نريد، بدون عنف وبأقل تكلفة، إذا أمكننا ايها المسلمون انهم أصبحوا أحراراً ولهم كرامة عن طريق زرع جماعات اسلامية في هذه الدول تتادي بتطبيق الشريعة الاسلامية، وذلك ممكن عبر إيجاد نوع مختزل مما يمكن وصفه بدول خلافة اسلامية - يكون فيها للشريعة الإسلامية مكانة متميّزة، وإن كانت شكلية، ويقول

مطلوب انظمة ذات مرجعية إسلامية لنظام الحكم، بدون تطبيق فعلي لأحكام الشريعة الإسلامية، مطلوب «دولة» أو بالأصحّ «دول خلافة إسلامية» دون أن تكون هناك وحدة إسلامية، مطلوب سيادة القانون الإسلامي مع عدم تفعيل جوهر ذلك القانون- فمن هذه الكلمات فيلدمان، وجدت صداها في العالم نلاحظ أنّ هذا التصوّر - دولة مدنية بمرجعية إسلامية - هو نفس المشروع الذي تتبناه، على الأقلّ في العلن، حركة الإخوان في مصر، والنهضة في تونس، ومجلس الثورة في ليبيا، وكذلك بعض الحركات الإسلامية في المغرب العربي.

وبالعودة إلى تجربة الإسلام السياسي في تركيا هنا لا يمكن إنكار حقيقة أنّ حزب العدالة والتنمية التركي، يحمل توجهات عشائنية، وهذه العشائنية الجديدة تثير جدلاً في الداخل التركي، وفي الوقت نفسه تثير هواجس تتجاوز العالم العربي، نظراً لما تركته الدولة العثمانية من إرث قام علي القتال والغزو تسمّيها تركيا (الفتح) بكل ما تحمل هذا السیاسة من مفاهيم استعمارية فحياً يرى فيه حزب العدالة والتنمية مخرجاً لازمة الهوية في تركيا ومدخلاً لعلاقة جديدة مع العالمين العربي والإسلامي.

ختاماً، يعلّق هنا أحد المختصين بالشأن التركي فيقول: لا يمكن إنكار حقيقة أنّ النزعة العثمانية لحزب العدالة والتنمية باتت تتفوّق على النزعة الإخوانية للحزب أو الحرص على تقديم (النموذج) الذي يسعى فيلدمان لتعميمه، وهو المزج بين الإسلام والعلمانية والاقتصاد إلى مشروع نيوعثماني ينتهي إلى إعادة بناء الخلافة من جديد بعد هدم أصول الجمهورية التركية التي بناها أتاتورك.

تبدو تركيا في كل ما سبق نموذجاً للدولة الحائزة في هويتها وجغرافيتها وخياراتها السياسية، ولعل مشكلتها الأساسية إزاء العلمانيين العربي والإسلامي في هذه المرحلة هي حضور البعد الإيديولوجي بقوة في سياستها الخارجية على حساب بناء علاقات تقوم على المصالح المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول.

*كاتب ونشاط سياسي - الأردن hesham.habeshan@yahoo.com

إيران الثورة الإسلامية

لقد ارتبط الإمام الخميني بالقضية الفلسطينية قبيل الثورة المباركة التي قادها للإطاحة بشاه إيران الطاغية المستبد، إذ أصدر عام 1968 أول فتوى تصدر من عالم دين إسلامي، تحثّ المسلمين على الدعم والتبرّع للثورة الفلسطينية بأموال الزكاة وغيرها حتى تستمرّ في مقاتلة العدو الصهيوني من أجل تحرير فلسطين ورفع الظلم والحيق الذي حاق بالشعب الفلسطيني، وكان لهذا الفتوى تأثير كبير على المسلمين نظراً لأهمية ومرجعية الرجل الذي أصدرها، أي الإمام الخميني الذي هو من أهمّ المراجع الإسلامية المعاصرة. وبعد نجاح الثورة قام فوراً بإغلاق السفارة الإسرائيلية وطرد الإسرائيليين ووجه دعوة للقاء الشهيدي ياسر عرفات للقيام بزيارة رسمية إلى طهران، ولأول مره في تاريخ حركات التحرير في العالم تقوم الطائرات الإيرانية المقاتلة بمرافقة طائرة عرفات عند دخولها الأجواء الإيرانية، ومعاملته معاملة الرؤساء الكبار وليس كرئيس منظمه فحسب، وتمّ إعداد استقبال رسمي وشعبي كبير لعرفات كرئيس الأول في العالم الذي قابل الإمام الخميني بعبّد انتصار الثورة.

وقامت الثورة الإيرانية بتسليم عرفات فمفتاح السفارة الإسرائيلية التي تحولت إلى سفارة فلسطينية، وعيّن هاني الحسن عضو اللجنة المركزية لحرية فتح كحول سفير فلسطيني في عاصمة الثورة الإيرانية، ومنذ تلك اللحظة قدّمت للقاء الإسلامة كل دعم للفلسطينيين ووقوفهم، حتى أن الرئيس عرفات كان يفاخر ويردد في تصريحاته أنّ جيّته تمثّد من خراسان في إيران في صور في جنوب لبنان، وذلك أيام كانت لبنان قاعدة للثورة الفلسطينية. وأتمتّ الدعم الإيراني المتواصل لمنظمة الفلسطينيين على جميع المستويات، انطلاقاً من مبادئ الثورة الإسلامية، التي ترى أنّ أرض فلسطين هي أرض إسلامية يجب على جميع المسلمين المساهمة في تحريرها، وأنّ «إسرائيل» ليست سوى كيان صهيوني مخلّط خلقه الاستكبار العالمي في قلب العالم الإسلامي، وأنها بصفتها قاعدة للإرهاب العالمي وخنجرًا مسموما في قلب الوطن العربي الإسلامي تشكل أكبر تحدّى يواجه العالم الإسلامي اليوم وتلعب دوراً شديداً وسيطانياً في إيقاع العالم الإسلامي مقسماً، وذلك أنّ «إسرائيل» المتخالفة استراتيجياً مع الغرب، تريد أن يبقى العالم الإسلامي متخلفاً علمياً وتقنياً وثقافياً وصناعياً واقتصادياً حتى تكون هي القوة الإقليمية الكبرى التي ترسم السياسات في المنطقة للسيطرة عليها وإيقانها تحت رحمتها ورحمة القرب الذي يستمرّ في نهب موارد هذه المنطقة تحقّقاً لمصالحه الحيوية لهذا ذات الثورة الإسلامية الإيرانية المباركة بإطلاق ثورة ثقافية لتصحیح المفاهيم والمصطلحات التي كانت سائدة قبل الثورة، وبهذا حذت الثورة العدو من الصدیق وأصبح الحديث عن العدو الصهيوني، الكيان الغاصب، والشعب الفلسطيني المظلوم، «يوم القدس»، فلسطين المحتلة، المقاومة الفلسطينية، المقاومة الإسلامية، الجهاد الإسلامي، الاستكبار العالمي، الشيطان الأكبر، تحرير فلسطين، الأمة الإسلامية، جيش القدس، حكام تل أبيب المجرمين، مجرمو الحرب الصهيونية الخ... وركز الخطاب السائد على توحيد ووحدة الأمة الإسلامية دون النظر إلى الأتنيات أو المذاهب، وتنبّدت وسائل الإعلام الإسلامية الإيرانية المسموعة والمقروءة بكل اللغات الفارسية والعربية والإنجليزية استراتيجياً إعلامية واضحة للدفاع عن القضية الفلسطينية وكشّف الوجه الصهيوني الزائف، ومن يشاهد قناتي «العالم»، والكوفر، والناطقين بالحريّة أو قناة Press T.V الناطقة بالإنكليزية، يظنّ أنها قوات فلسطينية خالصة؛ من حيث حماسها ودفاعها عن القضية الفلسطينية والبرامج المخصّصة لهذه القضية المقدّسة، وترسيخاً لسياستها الإستراتيجية نحو فلسطين قامت الثورة الإسلامية باتخاذ العديد من الخطوات للدفاع عن القضية الفلسطينية نذكر منها:

- فتح معاهدها العلمية للطلبة الفلسطينيين لتلقي العلوم والتدريب في مختلف صنوف المعرفة.

- احتضان التنظيمات الفلسطينية الجهادية خاصة حماس والجهد الإسلامي وقدّمت كل الدعم المالي والمادي والعنوي الضروري دون أيّ نظرة مذهبية ضيقة، بل اتسع قلب الثورة الإسلامية لجميع الفلسطينيين بغض النظر عن الأبيات أو المذهب.

- الاحتفال بيوم القدس وتسيير التظاهرات الملونة في هذه المناسبة وتعبئة الشعب الإيراني نحو فلسطين والقدس وأهمية تحريرها وواجب المسلمين جميعاً في تحريرها من الظلم عن المذهبية.
- تسيير تظاهرات في مختلف المدن الإيرانية في المناسبات المختلفة للدفاع عن الشعب الفلسطيني خاصة أثناء العرس الصهيونية ضدّ قطاع غزّة أو الضفة الغربية.

- الدفاع في الأمم المتحدة وأمام كل المنظمات العالمية والإقليمية والأممية

فرض النسبية

الشرط الضروري للتغيير . . .

■ **ابراهيم ياسين**

يعد إجراء الانتخابات البلدية في لبنان، وما أسفرت عنه من نتائج شكلت صدمة للطبقة السياسية، لا سيما تيار المستقبل الذي حصد أكبر خسارة في هذه الانتخابات، وخرج أكثر تفكّكاً وانقساماً مما كان عليه قبل الانتخابات.
بعد هذه الانتخابات بدأت الأزمة في لبنان تتجه في مسار جديد، لا سيما مع اقتراب موعد انتهاء التمديد لمجلس النواب اللبناني بعد عشرة أشهر من الآن. فالانتخابات البلدية شقت زيف وطلان وسقوط كل المبررات (الأمنية والقانونية والديستورية) التي جرى على أساسها التمديد للنواب. وبات إجراء الانتخابات النيابية أمراً لا مفرّ منه ولا يمكن للطبقة السياسية تقاديه، وبالتالي بات الموضوع الأساسي الذي يشغل بال الطبقة السياسية الحاكمة والمعارضة والقوى السياسية على اختلاف مشاربها هو التوصل إلى قانون انتخابات جديد يحقق صحة وعدالة التمثيل في البرلمان ويضع حداً لاستئثار بهذا التمثيل من قبل الطبقة السياسية عبر قانون الستين أو غيره من القوانين التي تركز إلى نظام التمثيل الأكرطي.

وهذا القانون الذي تطالب الأغلبية من القوى السياسية والأهلية هو القانون الذي يعتمد نظام التمثيل النسبي الشامل، وليس كما يطرح هذه الأيام في نقاشات اللجان النيابية (النظام المختلط) بانتخاب 64 نائباً على أساس النسبية، و64 نائباً على أساس الأكرطي...

ويبدو من الواضح أنّ أطرافاً أساسية في الطبقة السياسية لا سيما تيار المستقبل يخشون اعتماد نظام التمثيل النسبي الشامل لأنه سيعضف من حجمهم النيابي وسيؤدّي إلى مجيء نواب جدد إلى البرلمان ينتمون إلى القوى المعارضة لتيار المستقبل تحديداً، وهذا سيؤدّي بالضرورة إلى إحداث تغيير في المعادلة السياسية ينعكس على صعيد إعادة تكوين السلطة السياسية، إن كان لناحية اختيار رئيس جديد لتشكيل الحكومة أو لناحية تركيبة الحكومة، وقيل كل ذلك لناحية انتخاب رئيس جديد للجمهورية إذا لم يجر اتفاق عليه قبل الانتخابات النيابية، فإنّ المجلس النيابي الجديد بتوازناته الجديدة هو الذي سينتخب الرئيس وهو أمر بالطبع لن يكون لصالح فريق المستقبل وحلفائه. ولذلك يبدو أنّ الصراع على ماهية قانون الانتخاب سيكون هو النقطة الأساسية التي تتصدّر اهتمامات القوى السياسية على اختلافها، ولا شك بأنّ القوى المتضرّرة من إقرار قانون على قاعدة التمثيل النسبي الشامل سوف تسعى بكل ما أوتيت من قوة لمنع إقراره عبر طرح مشاريع مقابلة لتسهيل الجعاش على تقصيل الدوائر التي نحو يحول دون إحداث أيّ تغيير جوهري في حصّة القوى السياسية النافذة في السلطة السياسية، لا سيما تيار المستقبل والحزب التقدمي الاشتراكي.

وإذا كانت هذه الأطراف تصرّح في العلن معارضتها إجراء الانتخابات على أساس قانون الستين، فلأنها لا تريد أن تظهر على أنها متصادمة مع إرادة الأغلبية الساحقة من اللبنانيين التي تعتبر هذا القانون مصدر الخلل الكبير في النظام الانتخابي الذي يمنح الكثير من الشرائح الاجتماعية من أن تحصل ممثلها إلى البرلمان. وطبعاً فإنّ هذا يطرح على القوى والفعاليات السياسية والأهلية التي تطالب بإقرار قانون النسبية الكاملة مهمّة التصدي لمحاولات أطراف الطبقة السياسية إيصال اللبنانيين مجدّداً إلى موعد إجراء الانتخابات من دون الإنفاق على قانون جديد يحقق تطلعاتهم بالتغيير، وبالتالي جعل قانون الستين أمراً واقعاً تحت عنوان أنّه ليس هناك من قانون آخر لتجرى الانتخابات على أساسه.

ولأنّ هذا الخطر قائم وحققيّ فإنّ على القوى المؤيدة للنسبية تسجيع طاقتها والتحرك بفعالية على مختلف المستويات لممارسة الضغط السياسي والشعبي لإجبار الطبقة السياسية على إقرار قانون النسبية قبل ندو موعد إجراء الانتخابات المقبلة، ولا شك أنّ تحقيق ذلك يستدعي من جميع القوى والاحزاب السياسية المتطلّعة إلى التغيير أن تخلى عن ذاتياتها، وأن تكون أكثر مرونة من أجل تكوين ائتلاف وطني واسع يشمل كل المؤيدين لقانون النسبية من مختلف التيارات والانتماءات، وأن كانت جزءاً من الطبقة السياسية أو من خارجها لأنّ إنجاز هذه المهمة وفرض النسبية الكاملة هو الشرط الضروري، لا بل الوحيد، الذي بات يشكّل المدخل الحقيقي لأيّ عملية تغيير في إعادة إنتاج السلطة السياسية في لبنان، وبالتالي تطעות اللبنانيين بالتغيير وإقامة دولة العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية ومحاربة الفساد الذي بلغ مستوى لم يسبق له مثيل في تاريخ لبنان بسبب الحماية السياسية التي يتمتع بها الفاسدون في مؤسسات الدولة، والذين هم في الأصل موالون لبعض أطراف هذه الطبقة السياسية الفاسدة التي تنفّ عبقة أمام أيّ مساءلة أو محاسبة لهؤلاء، وتعطل دون أجهزة المراقبة والمحاسبة وكذلك القضاء، وبالتالي تنفّأ هذه ائام أيّ تغيير ينسده اللبنانيون للخروج من دوامة الأزمة التي يتكهنون بنارها منذ أكثر من عشرة أعوام والتي أدّت إلى انهيار كبير في قدرتهم الشرائية وطاقم أزماتهم الاجتماعية وكادت أن تؤدّي إلى انهيار سلمهم الأهلّي.

إيران والقضية الفلسطينية . . . دعم متواصل ومستمرّ حتى النصر والتحرير

ومنظمات حقوق الإنسان عن حقّ الشعب الفلسطيني في العودة والتحرير وعودة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى مندمهم وقرامهم التي طردهم منها منذ العدو الصهيوني بقوة السلاح وتعضيهم عما لحق بهم من ظلم وعدوان وتشريد.
- حتّ علماء المسلمين بغض النظر عن المذهب على تبني القضية الفلسطينية والدفاع عن الشعب الفلسطيني وحقوقه والوقوف في وجه الاستعمار الصهيوني الاستيطاني العنصري، الاستكبار العالمي الغربي الذي يقف معه.

- اعتبار القضية الفلسطينية من أهمّ تمرّكات السياسة الخارجية الإيرانية وهذا ما نراه في كلّ اللقاءات والاجتماعات الإيرانية مع الدول الأخرى، حيث تكون القضية الفلسطينية حاضرة في البيانات والتصريحات والحركات باعتبارها قضية إيرانية بامتياز من منطلقات مبدئية كما أسسها قائد الثورة الإمام الخميني.

- الرسالة الشهيرة التي أرسلها الرئيس السابق محمود أحمدي نجاد إلى الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش والتي فضّح فيها الظلم الفادح الذي ألحقه العدو الصهيوني مع الشعب الأمريكي بالشعب الفلسطيني، حيث طلب من الرئيس الأمريكي إعادة حقّ الشعب الفلسطيني وعودته إلى وطنه المعتصّب فلسطين، هذه الرسالة التي لن تصدر عن أيّ زعيم أو حاكم عربي! بل أنّ الرئيس نجاد تحدّى بوش أن يقابله في مناظره حول القضية الفلسطينية بإرسال قضايا أخرى تمسّ كرامة وحرية الإنسان. بل والجرائم التي ترتكها أميركا باسم الديمقراطية والحرية والمطلق على اسم «القوى الخالقة» أو «الشرق الأوسط الجديد»، أو «الكبير... وما إلى ذلك من تسميات...

- مطالبة المجتمع الدولي بمصاديق حرب ومذابح ضدّ الشعب الفلسطيني.

- المطالبة بإنهاء الاحتلال ورفع الحصار الإجرامي الذي تفرضه دولة البغي والعدوان «إسرائيل» على الشعب الفلسطيني بالتعاون مع النظام الإسرائيلي وبعض الأنظمة المتعاونة معها.

إنّ إيران سبق لكبير للشعب الفلسطيني وقضيته وهي قوة الممانعة والمقاومة للمنتاح الاستعمارية والإمبريالية والصهيونية في المنطقة، ويكفي أن نذكر أهمية الدور الكبير الذي لعبه إيران في صمود هذه المنطقة بمقارنتها بإيران الشاه التي كانت خادمة للإمبريالية. إن إيران القوية الممانعة المانعة هي وراء صمود ومقاومة سورية وحزب الله وحماس والجهاد الإسلامي، وكلّ قوى الممانعة في منطقتنا وهي في الخندق الأممي دافعا عن أمنها الإسلامية والقضية المركزية للأمة الإسلامية أيّ القضية الفلسطينية، فهي لا تتدخل في الشأن الداخلي الفلسطيني كما تفعل «إسرائيل» وأميركا والرباعية وبعض أنظمة الاعتلال العربي. إن إيران الثورة الإسلامية تقف مع الشعب الفلسطيني انطلاقاً من مبادئ الدين الإسلامي الحنيف الذي ينصّ على نصرة المظلومين ومساندتهم على تحرير وطنهم من المحتل الغاصب، وهي بهذا تدفع ثمنا غالبا فاعلؤامرات الصهيونية والغربية والاستكبارية تتواصل على إيران بسبب موقفها المبدي من القضية الفلسطينية ومطالبها بزوال هذا الكيان الصهيوني المصطنع المحتل والقائم على الإرهاب والحروب.

تصوّروا لو أنّ إيران في حالة تحالف مع العدو الصهيوني والغرب أكادت تتناحر حولها كل هذه العواصف والزواجع التي تطالب بعزلها ومقاطعتها وفرض عقوبات عليها وتهديدها ليلاً ونهاراً وإرسال الأساطيل لمحاصرتها ومحاولة تخويفها وإرهابها؟!!

وتصوّروا لو أنّ إيران خانعة ذليلة للغرب مثل الكثير من الأنظمة العربية التي تنترّف على مجازر العدو الصهيوني ضدّ الشعب الفلسطيني، أكان أحد يهدمها أو يمسها؟! انظروا إلى خذوع الكثير من الأنظمة العربية كبيرة أم صغيرة لأحد مسيها، بل في يجري الدفاع عنها لأنها تسير بجهاز التحكم عن بعد من واشنطن أو تل أبيب!

إنّ علينا أن نتوجه بالشكر إلى الجمهورية الإسلامية في إيران على ما قدّمته وتقدّمه من دعم إلى أحرار العالم، وخصوصاً القضية الفلسطينية، بل علينا أن نهنّي أنفسنا والشعب الإيراني والعربي والأمة الإسلامية بهذه الثورة العملاقة التي انطلقت إلى العالما وثقافية وتقدّما، بل انطلقت إلى الفضاء لتقول للعالم هذا هو العقل الإيراني العقل الإسلامي العبد، فالقدّم ليس حكراً عليكم، إننا سنعيد أمجاد الأمة، والثورة الإسلامية هي رأس الحربة في ذلك.

إنّ إيران ستنتصر على كلّ أعدائها من صهيانية وأميرياليين واستكباريين في الخارج، وسوف تنتصر أيضا على ما يحكونه ضدها من مؤامرات ودياسن في الداخل ليحرقوها عن مبادئها التي انطلقت من أجلها.

*رئيس هيئة حوار الأديان

باحث في الشؤون السياسية والاقتصادية والدينية